

تحرك عاجل

علي عراس ينهي إضرابه عن الطعام

أنهى علي عراس إضرابه عن الطعام في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني جراء تدهور صحته. إلا أنه لا يزال يناضل من أجل الوصول إلى العدالة.

أنهى علي عراس إضرابه عن الطعام في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني بعد 72 يوما. وكانت أسرته التي زارته في سجن سلا 2 قرب الرباط قد أخبرت منظمة العفو الدولية أنه فقد الكثير من وزنه ويعاني من الآلام وأنه أصبح ضعيفا للغاية ولم يعد قادرا على الاحتفاظ حتى بكميات قليلة من المياه. وقالت إنها تخشى تعرض حياته للخطر. ولا يزال علي عراس يحث السلطات المغربية والبلجيكية على تلبية المطالب التي دعته إلى الإضراب عن الطعام، وعلى حمايته من التعرض للمزيد من المعاملة السيئة؛ حيث قال إنه تعرض للضرب والاعتداء اللفظي يوم 29 سبتمبر/أيلول.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الفرنسية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المغربية إلى ضمان حماية علي عراس من التعرض للمزيد من المعاملة السيئة وإلى معاملته معاملة إنسانية؛
- لدعوته إلى الأمر بفتح تحقيق فوري ومستقل ومحايد في المعاملة السيئة التي قال إنه عانى منها يوم 29 سبتمبر/أيلول، ومحاسبة المسؤولين عنها؛
- لحثها على تنفيذ قرار "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي"، ودعوته إلى إطلاق سراح علي عراس فوراً ومنحه تعويضا كافيا.

يرجى إرسال المناشدات قبل 18 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى:

وزير العدل والحريات

مصطفى الرميد

وزارة العدل والحريات

ساحة المامونية- ص. ب. 1015

الرباط

المغرب

فاكس: +212 537 73 4725

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

محمد صالح تامك
وزارة العدل
زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز
حي الرياض، الرباط
المغرب
فاكس: +212 5 37 71 2619
صيغة المخاطبة: سعادة المندوب العام

كما يرجى إرسال نسخ إلى:
سفير بلجيكا إلى المغرب
سعادة السفير فرانك كارويت
4-6، شارع محمد الفاسي
لا تور حسن
10100 الرباط،
المغرب
فاكس: +212 5 37 76 70 03

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الثاني من التحرك العاجل 243/14. لمزيد من المعلومات:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/2773/2015/en/>

تحرك عاجل

علي عراس ينهي إضرابه عن الطعام

معلومات إضافية

لا يزال علي عراس يحث السلطات المغربية للإفراج عنه، وذلك بعد عامين من دعوة "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة السلطات للإفراج عنه فوراً. وقد خلص "الفريق العامل" إلى أن إدانته استندت حصرياً إلى "اعترافات" انتزعت منه تحت وطأة التعذيب. وكان علي عراس قد أُضرب عن الطعام أيضاً للاحتجاج على التأخير الطويل في التحقيق الذي باشرته السلطات القضائية في مزاعم تعرضه للتعذيب، وكذلك على عدم توصل "محكمة النقض"، أعلى السلطات القضائية المغربية، إلى قرار في قضيته، بعد انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات على استئنافه الإدانة الصادرة بحقه.

وكان علي عراس قد اعتقل في المغرب منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، إبان إعادته قسراً من أسبانيا. وقد قال إنه احتجز بمعزل عن العالم الخارجي وعُذّب طيلة 12 يوماً في مركز اعتقال سري تابع "لمديرية مراقبة التراب الوطني" في تمارة. وقد كان موضوع التحرك العاجل UA 198/13 لمنظمة العفو الدولية فيما سبق،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/009/2013/en/>

ويقضي علي عراس حكماً بالسجن مدته 12 سنة صدر عقب إدانته بالمشاركة في الجماعة الإجرامية المعروفة باسم "شبكة بلعيرج" وجلب أسلحة لها. وقد استندت المحكمة في إدانته إلى "اعتراف" قال إنه انتزع منه عن طريق التعذيب.

وفي 21 مايو/أيار 2014، أعلنت السلطات القضائية المغربية أنها تجري تحقيقاً في مزاعم تعذيبه، عقب يومين من إعلان "اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة أن المغرب قد خرق "اتفاقية مناهضة التعذيب" فيما يتعلق بعلي عراس. وقد خضع علي عراس لفحص طبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على مدى عدة أيام، بدون حضور مراقب مستقل، كما اقترح محاموه، وكذلك منظمة العفو الدولية، كل على حدة. ولم يتلق محاموه تقرير الفحص الطبي بعد.

وكانت "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة قد قررت، في يوليو/تموز 2014، أن أسبانيا قد خرقت التزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" بترحيلها علي عراس وتسليمه إلى المغرب، رغم تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية. وطلبت اللجنة من أسبانيا أن تقدم تعويضات كافية إلى علي عراس وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة للعمل مع السلطات المغربية بغية ضمان معاملته معاملة حسنة في المغرب. وفي 2015، أعربت "لجنة مناهضة التعذيب" أيضاً عن بواغث قلقها بشأن تسليمه، ودعت أسبانيا إلى التحقيق في مزاعم تعذيبه.

وفي سبتمبر/أيلول 2014، أمرت "محكمة استئناف بروكسيل" السلطات البلجيكية بتقديم المساعدة القنصلية لعلي عراس، ولكن السلطات البلجيكية استأنفت القرار أمام محكمة النقض.

وقال علي عراس إنه في يوم 29 سبتمبر/أيلول جاء عدة رجال لتفتيش زنزانته بدون الكشف عن هويتهم، وكان بعضهم يرتدي زيا أخضر والبعض الآخر الزي المدني. وقاموا بطرحه أرضا مما ألمه بشدة، وبركله والصياح في وجهه عندما طلب الذهاب لطبيب. وقال إنهم قاموا بتصوير عملية التفتيش التي استمرت أكثر من ساعتين، وحطموا متعلقاته الشخصية ولكن دون تصوير التحطيم. وتعتقد أسرته أن هذه الواقعة جاءت ردا على إبلاغه عن تعرضه للتعذيب في عام 2010، وعلى الحملة الدولية العلنية التي تدعو للإفراج عنه.

الاسم: علي عراس

النوع: ذكر

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA: 219/15، رقم الوثيقة: MDE 29/2828/2015، تاريخ الصدور 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.